

القبيلة في العراق: دينامياتها ودورها السياسي (مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق)

ياسين سعد محمد البكري(*)

باحث في العلوم السياسية - العراق.

مقدمة

تمثل القبيلة أهم البنى الاجتماعية في العراق والوطن العربي، بحضورها وتاريخها، بفعلها وانفعالاتها، بتأثيرها وتأثرها، بالموقف الراض لها، والمحمل لها تبعات الانغلاق والجمود، أو المساند لها والمتعكز عليها، والموظف لها في صراعات سياسية ذاتية أو مشاريع دولة.

القبيلة، بالوصف السابق، قد تُولف إشكالية في الواقع العراقي والعربي، وعدم وضوح في دورها ومكانتها، في بنيتها ودينامياتها ودورها السياسي، وقد يكون عدم الوضوح ناتج من التجاهل القسري في فهمها من قبل الإنتلجنسيا السياسية والثقافية العربية لردح طويل من الزمن، تعالياً أو عدم إيمان بهذا الدور. والغريب أن المستعمرين الإنكليز كانوا قد أولوا القبائل اهتماماً كبيراً لغايات الفهم والتوغل والتحكم، وهو ما عبّرت عنه المس بيل، سكرتيرة الحاكم البريطاني للعراق، في إحدى رسائلها عام ١٩٢٠، إبان تشكيل أجهزة الدولة العراقية بقولها: «سرنى أن أجد نفسي موضع تقدير وزارة الداخلية والحكومة العربية عموماً، بوصفي المرجع الأول في ما يتعلق بالعشائر. إنني كذلك حقاً، إذ إن معرفتي بالعشائر العراقية بصورة عامة تفوق معرفة أي شخص آخر بها، ولا غرابة في ذلك إذا ما أدركنا مقدار ما بذلت من جهد، وعلى مدى سنوات، في مجال جمع المعلومات الخاصة بالموضوع وتبويبها»^(١). ولا أظنني مجانباً للصواب إذا قررت أنها لم تبدل هذا الجهد والوقت في جمع معلومات عن أسماء العشائر وأنسابها وأسماء شيوخها فقط، بل إن الجهد الأساسي كان منصباً على فهم وتحليل واقع العشائر، والعلاقات المتحكمة فيها،

yasenbakri@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) اليزابث بيرغوين، جيتروود بيل من أوراقها الشخصية، ١٩١٤ - ١٩٢٦، ترجمة نمر عباس

مظفر؛ تقديم عبد الرحمن منيف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٢٤.

والصراعات بينها، متجاوزة بذلك الرؤية الوصفية السطحية والدخول في بنيتها العميقة.

في عملية تقصّي الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي، والإشكالات التي تعتريه أو الحلول الواجب اتباعها، قد تبدو مقولة «فتش عن القبيلة» مفتاحاً ذهبياً لم نتعامل معه بشكل جدّي لفتح الإجابات عن أسئلة مغلقة.

وبحثنا هذا محاولة أولية لفهم القبيلة، لفهم دينامياتها ودورها السياسي، عبر شواهد تاريخية ومقاربات ولحات من الواقع العراقي الحالي، قد تسهم في مقاربة للملحة الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي المبعثر.

والسؤال الأساسي الذي يحاول البحث الإجابة عنه هو: هل للقبيلة أو العشيرة دور ووظيفة اجتماعية وسياسية تقوم بها؟ أم أنها من حفريات التراث والتاريخ؟

أولاً: مدخل مفاهيمي (القبيلة، الأمة الإسلامية، القومية)

تؤلف القبيلة وتفرعاتها، كالعشيرة^(٢)، مؤسسة علاقية قرابية، لم تستطع التشكيلات الأحدث والأشمل (الأمة بمفهومها الإسلامي ومفهومها القومي) أن تلغي وجودها المؤسسي والوظيفي والعصوي.

في السياق التأسيسي لمفهوم الأمة الإسلامي والقومي، كوّن القبيلة فيها حجر الزاوية أو النواة^(٣)، فمع أن الخطاب النظري للإسلام قد تجاوز هذا المفهوم، وعدّ الدين إطاراً تجميعياً ومفهوماً إنسانياً يخترق العلاقات الأولية والقرابية، وأعطى للأخوة الإسلامية دلالة أكثر حضوراً، فقد بقي ذلك التنظيم في الواقع العملي قاصراً، وبقيت المؤثرات العشائرية فاعلة حتى في أخرج اللحظات التاريخية، كما في مسألة استخلاف الرسول (ﷺ) بعد وفاته، بحيث كان المنطق السائد في مؤتمر السقيفة، والسجلات التي دارت بين المهاجرين والأنصار، هما منطق القبيلة^(٤).

(٢) تقسم الأنساب إلى عدة طبقات، أعلاها الشعب الذي يجمع القبائل، والقبيلة تجمع العوائل، والعمارة تجمع البطون، فالأفخاذ، فالعشائر، ثم الفصائل، وأخيراً الرهط. للمزيد من التفاصيل، انظر: أبو العباس أحمد ابن عبد الوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص ١٤ - ١٦. وللمزيد عن مفهوم القبيلة، انظر: محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٥٣ وما بعدها.

(٣) في الطور المكي للدعوة الإسلامية كانت العشيرة المجال الحيوي الأول في إطار الكسب الإسلامي، والآية القرآنية ترشد الرسول (ﷺ) إلى ذلك «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» [القرآن الكريم، «سورة الشعراء» الآية ٢١٤].

(٤) يذهب د. محمد عابد الجابري، بعد مناقشة مستفيضة للسجلات التي دارت في سقيفة بني ساعدة، إلى أن المنطق السائد فيها كان منطق القبيلة، ولهذا جاء القول الفصل للعبارة التي فاه بها أبو بكر: «لا تدين العرب إلا لهذا الحي من قريش»، وهذا حكم موضوعي يقرر أمراً واقعاً. وقد سلم الأنصار بذلك عندما تحرك فيهم مفعول القبيلة الضيق، أي التنافس بين الأوس والخزرج. للمزيد، انظر: محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٣٦ - =

وهذا المنطق بقي فاعلاً في كثير من التشكيلات^(٥)، ومتداخلاً أو منضوياً في صراعات قد يبدو شكلها الظاهري دينياً، أو طائفيّاً ضمن المنظومة الإسلامية عبر تاريخها. وهو ما ينسحب أيضاً على المنظومة القومية أو الحركة القومية منذ بروزها في القرن العشرين وصعوداً^(٦)، مع أن موقع القبيلة في الرؤية الإسلامية (الأمة الإسلامية)، جاء مختلفاً عن موقعها في الرؤية القومية، وربما جاز وصفهما بأنهما متناقضان، ففي حين إن التنظير الإسلامي جاء تفكيكاً للقبيلة، وداعياً إلى إلغاء المفاخرات والعصبية القبيلة، من منطلق الإنسانية: «كلكم لأدم وأدم من تراب» و«لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

قد تبدو مقولة «فتش عن القبيلة» مفتاحاً ذهبياً في عملية تقصي الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي، والإشكالات التي تعترضه أو الحلول الواجب اتباعها.

أما التنظير القومي للقبيلة، فقد جاء بشكل تجميعي لها، على قاعدة الانتساب السلالي، أو الانتماء المعنوي بالولاء. ويحاول أن يجعل من الأمة القومية، القبيلة الأكبر، مع فارق مهم هو أن الولاء للقومية جاء مقروناً بالولاء للأرض (الدولة القومية) أو (مشروع الدولة القومية)، أما في القبيلة فإن الولاء كان مفرغاً من هذا عنصر باعتبار إن الشكل التاريخي للقبيلة هو الشكل البدوي المرتحل، الباحث عن الماء والكلاء. في البنية الاجتماعية يمكن رصد ثلاثة أنساق، أو بنى اجتماعية فرعية، متسلسلة زمنياً، من حيث الظهور التاريخي (قبيلة، ثم أمة إسلامية، ثم أمة قومية)، فضلاً عن أنها متداخلة، أي لم تستطع أي بنية إلغاء ما قبلها. لذا نجد البنى الفرعية السابقة ما زالت متجاورة، وفاعلة، وتمثل مرجعيات، وانتماءات، وربما حتى هويات متميزة.

في عملية الانشقاق الاجتماعي السياسي الطائفي، والانشقاق الاجتماعي السياسي

= ١٣٧. كما يذكر د. محمد جابر الأنصاري: عندما قامت الردة في بدء الدولة كانت عبارة عن تمرد قبلي في قاعدة الدولة ضد قبيلتها القائدة قريش في القمة، بينما كانت الفتنة الكبرى انشقاقاً عشائرياً في قمة الدولة بين أطراف القبيلة القائدة، سلطة ومعارضة. للمزيد، انظر: محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة**، ط ٢ (بيروت: القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٩٠.

(٥) ظهر هذا التأثير في تأسيس الأمصار الإسلامية، فالقبيلة كانت هي الأساس الإسكاني في خطط المدن الأولى (البصرة، والكوفة والفسطاط). انظر: شاکر مصطفى، **المدن في الإسلام حتى العصر العثماني** (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ج ١، ص ٣٢١.

(٦) يذهب د. محمد جابر الأنصاري إلى أن أرومة العصبية والدموية كإنموذج تأريخي متجدد، ومنبعث بين مدة وأخرى، يكاد يكون قانوناً ذهبياً في تفسير وتحليل العديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية والفكرية والمذهبية في ماضي وحاضر كثير من الأقطار العربية، فكلما واجه المرء في أحد هذه الأقطار ظاهرة غريبة تستعصي في البدء على التفسير المنطقي، عليه أن يعتمد قاعدة (فتش عن القبيلة)، لأن التحليل النهائي سيؤدي إلى إدراك آثار الفعل والمفعول القبلي القادر على التسلل إلى أي موقع من مواقع النسيج الاجتماعي، والترسب في أعماق وأصغر خلاياه. نقلاً عن: سالم لبيض، «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٤٧.

القومي، في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، توجد صراعات وتعارضات طائفية بين الأطر الشيعية مقابل السنّية، وقومية بين العرب والأكراد، أما في عملية الانشقاق العشائري القبلي فإن القبيلة تؤدي دوراً تفكيكياً للأطر الطائفية على أساس مذهبي، وللأطر القومية على أساس عرقي، أي إن التعارض القبلي في الأساس يكون بين الوحدات المتناظرة مذهبياً وعرقياً، أي بين شيعة وشيعة، وبين سنّة وسنّة، وبين عرب وعرب، وبين أكراد وأكراد. وإذا ما استثنينا الانشقاق القبائلي المذهبي، باعتبار أن الخطاب النظري الإسلامي قد جاء تفكيكاً للبنية القبلية، أمكننا الحديث عن انشقاق قبائلي قومي يشكّل حالة تعارض أنموذجية بين العرقية الواحدة، وباعتبار أن الخطاب القومي جاء تجميعياً للوحدات القبلية التي ترجع بأصولها إلى منبع واحد انتماء سلالياً أو معنوياً، وكما عبّر عنها ابن خلدون بـ «العصبية»^(٧) التي قال عنها: «إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه»^(٨)، ومع أن مقولة العصبية عند ابن خلدون عدّت قانون الانتقال من السلطة البدوية إلى السلطة الحضرية^(٩)، فإن ذلك القانون ليس قانوناً حتمياً أو فاعلاً بذاته دون شروط^(١٠)، ونزعة البناء أو الالتحام في القبيلة تقابلها، أو توازيها نزعة الهدم أو الانقسام.

ثانياً: الانقسامية القبائلية: خلاصة نظرية

ذهبنا في دراسة سابقة إلى أن أسباب الانشقاق الطائفي والانشقاق القومي في المجتمع العراقي، تتعلق بمؤثرات سياسية، وأن البنية الاجتماعية كانت تأخذ دور المتلقي، وليس الباعث للتوترات، أي إن التوترات في البنية الاجتماعية هي انعكاس للتوترات في البنية السياسية. وبالتأكيد، إن البنية السياسية ليست حالة أحادية، بل لها مضامين أخرى مادية، كالاقتصادية مثلاً، وهو ما يعني في الخلاصة أن ليس هناك تعارضات اجتماعية ناتجة من اختلاف وتنوع عرقي، عربي كردي أو كردي تركماني.

وما يؤكد هذا التوجّه أن هناك حالة تعارض في العرقية الواحدة في المستوى القبلي

(٧) كون العصبية عند ابن خلدون تعتمد على النسب أو ما في معناه مثل الموالاتة، وتسير، أي العصبية، نحو غاية الملك، فقد عدها بعض الباحثين أنها القومية بالمعنى الحديث، انظر مثلاً: سفيتلانا باتسييفا، **العمران البشري في مقدمة ابن خلدون**، ترجمه عن الروسية رضوان إبراهيم (طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الجيل، [د.ت.])،

ص ١٤١.

(٩) محمود أمين العالم، «مقدمة ابن خلدون: مدخل ابستمولوجي» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ٦

(تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٤١.

(١٠) من الشروط أن يكون قد ظهر في القبيلة فرع غالب، مع ظهور زعامة تقوم بمهام القيادة، فضلاً عن عنصر العقيدة الدينية كما في مثال الإسلام ودور دعوة الرسول (ﷺ) في تجميع قبائل الجزيرة العربية، أو في مثال الحركات والفرق الدينية، كما في دولتي المرابطين والموحدين في المغرب. انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٧ - ١٨.

والعشائري، أو ما عرفت بالنظرية الانقسامية^(١١)، كإطار نظري يحاول تفسير حالة التعارض والصراع القبلي.

تذهب الدراسات الخاصة بالنظرية الانقسامية وتطبيقاتها إلى تحديد عدد من الميزات للمجتمعات الانقسامية، منها^(١٢):

١ - وجود أشكال جماعية للملكية.

٢ - تمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية التي تكتسب أهمية قصوى.

٣ - قوة الوعي الجمعي، واشترك الجميع بمنظومة قيم موحدة بسبب تشابه العناصر المكونة لهذه المجتمعات، كما أن الدين يقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي، لأنه يخترق جميع مستويات الحياة الاجتماعية.

وفي مقارنة هذه الميزات وإسقاطها على المجتمع العشائري في العراق نلاحظ ما يأتي:

- إن الأشكال الجماعية للملكية، تمثلت في المشاع العشائري، وعلى الرغم من أن نظام الطابو الذي أدخله والي بغداد العثماني مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) قد أسهم في تحويل جزء كبير من هذا المشاع إلى ملكية خاصة لشيخ العشيرة، ومن ثم غير الموقع الاعتباري للشيخ من كونه أبوياً إلى حالة جديدة هي الإقطاعي، وتحول السلطان المعنوي له إلى سلطة مادية، فإن ذلك لم يؤد إلى تحليل النظام العشائري لوجود عناصر أخرى، قيمية وعرفية، استطاعت أن تحافظ على البنية العشائرية لعقود بعد هذا الإجراء، بل انتقلت نظمها أيضاً إلى المدينة بعد أن هاجر الكثير من الفلاحين العشائريين في الجنوب، وخصوصاً من محافظة العمارة، إلى المدينة تحت ضغط الاستغلال الإقطاعي لشيوخ العشائر في العهد الملكي. والسبب في هذا النقل القيمي هو تمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية، وقوة الوعي الجمعي الناتج من انغلاق الفضاء العشائري في بيئته الأصلية.

أما وظيفة الضبط الاجتماعي للدين، فيمكن ملاحظتها في الدور والمكانة اللذين يتمتع بهما «السادة» في البيئة العشائرية في الجنوب، وزعماء الطرق الصوفية في البيئة العشائرية في كردستان.

بعد هذه المقاربة بين ميزات النظرية الانقسامية والواقع القبلي العشائري في العراق، يمكن أن نحدد منطوق النظرية، وهي: «إن النظام القبلي المعتمد على أنموذج البنى

(١١) حسب علمنا لا توجد هناك دراسات ناقشت الظاهرة القبلية والعشائرية في العراق وفق النظرية الانقسامية، على عكس الحالة في المغرب العربي، حيث أخذت النظرية مجالاً واسعاً في التطبيق على القبائل المغربية، لذا فإن البناء النظري للانقسامية مقتبس من الكتاب المغاربة. وعموماً، فإن مناقشتنا هنا لن تأخذ شكلاً تطبيقياً للنظرية على البنية العشائرية في العراق، بل سنكتفي ببعض المقاربة لتسليط الضوء، وتحليل ظاهرة التعارض العشائري.

(١٢) ليليا بنسالم [وآخرون]، الانترولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٨)، ص ١١ - ١٢.

الانقسامية هو في العموم نظام المعارضات المتوازنة، فهو لا يسمح بوجود سلطة مركزية في قبيلة معينة. إن السلطة موزعة في كل نقطة من البنية القبلية، والسلطة السياسية هي سلطة محددة وتشترك فيها القسمة بأكملها أو القبيلة، فلا يمكن مثلاً للسلطة أن تتمركز في يد شيخ واحد من شيوخ القبيلة، وبخاصة أن المبدأ الأساس لدى القبائل (البنية القبلية) هو معارضة القسمة بعضها لبعض^(١٣). وفي رأي الانقساميين أن للقبائل العربية الخصائص نفسها التي تميز المجتمعات الانقسامية «ويقوم التوازن الاجتماعي في المجتمع الانقسامي على مبدأي: الانصهار والانشطار، حيث يكونان حالتين من حياة الجماعة، تظهر الأولى في حالات الخطر وفقدان الأمن، فيسود التضامن والتوحد لمواجهة التهديدات الخارجية، وتظهر الثانية في حالات السلم والهدوء حينما يدب الصراع بين الفروع القبلية والقسمة المتجاورة»^(١٤).

ولتوضيح دلالة الانقسامية بشكل أكبر، يستعير منظروها المثل العربي: أنا ضد إخواني، وأنا وإخواني ضد أعمامي، وأنا وإخواني وأعمامي المباشرين ضد الموازين الأبعد، ونحن جميعاً ضد العشيرة الغريم في المجموعة، والمجموعة بأكملها ضد المجموعة المجاورة^(١٥).

إن تراتبية الصراع والتعارض في هذا المثال تبدأ من المستوى الأدنى، وينتهي التعارض مؤقتاً ليحلّ محله التضامن الآلي في المستوى الأعلى في حالة مواجهة خطر ما. ولهذا، فإن القانون الأساسي هو التعارض والصراع، ومن هنا، فإن البنية القبلية والعشائرية هي بنية تفكيكية، تميل إلى الانشطار لا إلى الاندماج، وبعد ذلك ليس غريباً أن لا تكون تلك البنية قاعدة مهمة من قواعد الحركة القومية، على الرغم من أن الحركة القومية اعتمدت منطق الدم المشترك، والانحدار السلالي الواحد، وهو المنطق الأكثر حضوراً في البنية القبلية^(١٦).

ثالثاً: البريطانيون والانقسامية في العراق الملكي

وظّف البريطانيون بعد احتلالهم للعراق الانقسامية وحالة التعارض في النظام العشائري لإدامة نفوذهم إزاء الملك فيصل الأول، وكانوا يستخدمون مجموعة أو أخرى من رؤساء العشائر لكبح أي انحراف محتمل للملك عن خطوطهم وسياستهم. ففي المرحلة التي حاول فيها الملك فيصل الأول التقاطع مع مشروع الانتداب البريطاني على العراق، قام الشيخ عدي الجريان من شيوخ البو سلطان وخمسة عشر شيخاً من شيوخ الفرات الأوسط بالاحتجاج بشدة، وأعلنوا في برقية إلى المندوب السامي البريطاني دعمهم للانتداب، وهو عين موقف شيوخ بني ربيعة. كما أن الشيخ علي السليمان، ومجموعة من شيوخ الغربية، ذكروا الملك في

(١٣) لبيض، «من أجل مقارنة سوسولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي»، ص ٧١ - ٧٢.

(١٤) بوطالب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ص ٤٣.

(١٥) لبيض، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٦) مما له دلالة في هذا الشأن أن الدول التي أنشئت في الجزيرة العربية، الوطن التاريخي للعرب، وذات النظم القبلية، لم تشهد حركة قومية، بالمفهوم المعروف في سورية والعراق ومصر، وحتى في العراق، فإن الحواضر هي ما مثلت حواضر الحركة القومية، وليست المناطق الريفية ذات التنظيم القبلي والعشائري.

لقاء معه بأنهم أقسموا على الولاء له شرط قبوله بالتوجه البريطاني^(١٧)، ولم يفسّر الملك فيصل الأول مواقف شيوخ العشائر تلك بأنها تعود إلى أنهم كانوا دمي بيد الإنكليز، بل فسرّها، وكما صرح هو عام ١٩٢٧، بأنها كانت محاولة منهم للاستفادة من أية خلافات بين الإنكليز والملك لإضعاف الطرفين، وتقوية مواقفهم، وتجنب دفع الضرائب^(١٨).

ولم يكن الملك وحده المستهدف دائماً، بل كانت هذه السياسة توجه أيضاً إلى الشيوخ

والأغوات من أجل إعادة توازن القوى إذا ما تمرد شيخ أو آغا، أو أصبح قوياً إلى درجة غير مريحة، أو إذا تحدّى سلطة الملك في وقت غير مناسب^(١٩). ولم تقف السياسة العشائرية للبريطانيين عند هذا الحدّ، بل كانت موجّهة ضد المدن والبلدات، وهي المراكز الحقيقية لمعارضة الحكم البريطاني، والمراكز الحقيقية للفكر القومي

كانت نسبة عشائر البدو والأرياف من سكان العراق ٧٦ بالمئة في عام ١٩٠٥ و ٥٩ بالمئة في عام ١٩٥٧.

أيضاً. لذا حاول البريطانيون، لتدعيم الانقسامية العشائرية، تأكيد خصوصية وانعزال المناطق العشائرية، وتقوية مركز شيوخ العشائر، عن طريق قانون النزاعات الجنائية والمدنية العشائرية الذي استثنى المناطق العشائرية من نطاق سلطة المحاكم الوطنية، ومنح أعرافهم وتقاليدهم قوة الإلزام^(٢٠).

ولإعطاء تصور عن حجم العالم العشائري في العراق، يذكر حنا بطاطو أنه «كان في ولاية بغداد وحدها [في القرن التاسع عشر] ١١٠ عشائر»^(٢١)، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بغداد هي المركز الحضري الأول في العراق، وأن موقعها يتوسط دجلة والفرات، وهو معزول نسبياً عن الصحراء، مصدر البداوة والنظام البدوي، أمكن لنا أن نستنتج سعة العالم العشائري في عموم العراق. وفي إحصائية أوردها د. سليم الوردی يشير فيها إلى أنه في عام ١٩٠٥ كانت نسبة عشائر البدو والأرياف ٧٦ بالمئة من سكان العراق، وفي عام ١٩٥٧ كانت نسبتهم ٥٩ بالمئة من سكان العراق^(٢٢). ويضيف بطاطو في أثناء حديثه عن العلاقات بين عشائر ولاية بغداد ما نصه: «إن الغزوات والغارات المتبادلة، كانت هي السائدة إلى حدّ غير قليل»^(٢٣).

(١٧) سليم الوردی، ضوء على ولادة المجتمع العراقي المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي؛

العدد ١٥ (بغداد: [د.ن.].، ٢٠٠٩)، ص ٦٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٩) للمزيد عن السياسة العشائرية للبريطانيين في العراق، انظر: حنا بطاطو، العراق، ترجمة عفيف

الرزاز، ج ٣، ط عربية ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ج ١: الطبقات الاجتماعية والحركات

الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص ١١٧ - ١١٨.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢٢) الوردی، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٣) بطاطو، المصدر نفسه، ص ٣٣.

ويلاحظ بطاطو أن هناك نظرة طبقية تخلق تراتباً اجتماعياً بين العشائر، فهناك العشائريون الفلاحون، وهناك المعدان، وهناك الشاوية رعاة الغنم والإبل، وهذه الفئة الأخيرة كانت تكون الأرسقراطية العشائرية، وهم يزدرون بتعجرف كل العشائر الأخرى^(٢٤).

لذا يمكن عدّ النشاط الاقتصادي ونوعه، وحجم الملكية، عاملاً مهماً في خلق حواجز اجتماعية، وتنوّع طبقي، أو شبه طبقي، داخل البنية الاجتماعية المتماثلة عرقياً. وحتى الغزوات التي ذكرها بطاطو، في حال افتراض وجود انقسام مذهبي بين العشائر، فلا يمكن إرجاعها إلى عوامل طائفية، كون الغزو في المفهوم البدوي ظاهرة اقتصادية في الأساس، بصرف النظر عن التماثل أو الاختلاف العرقي والمذهبي^(٢٥).

في العهد الملكي، شهد العالم العشائري انتفاضات وتمردات عدة ذات نطاق محلي محدود، مثل انتفاضة الفلاحين من آل فتلة في الشامية، وأبي صخير ضد شيوخهم من آل فرعون عام ١٩٢١ - ١٩٢٢، وانتفاضة فلاحي سوق الشيوخ عام ١٩٣٥، وانتفاضة فلاحي البومتيون المسلحة عام ١٩٤٦ ضد الإقطاعيين من آل الياور في الموصل، وعصيان آل أزيج عام ١٩٥٢ ضد الإقطاعيين في العمارة، وانتفاضة فلاحي دزه يي في أربيل عام ١٩٥٣، وانتفاضة فلاحي هورين شيخان في ديالى، وانتفاضة فلاحي وارماوه في السليمانية ضد الإقطاعيين، ونماذج أخرى استمرت في الأعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٨^(٢٦).

الملاحظ على الانتفاضات السابقة أنها كانت من طبيعة ومسار وشكل واحد، فالأسباب الاقتصادية، وعامل الاستغلال من قبل الشيوخ والأغوات الإقطاعيين، كانت المحرك الأساسي لها، كما أنها حدثت في الفئة العرقية والمذهبية المتماثلة ذاتها، أي بين الفلاحين العرب الشيعة ضد الشيوخ الإقطاعيين العرب الشيعة، وبين الفلاحين العرب السنة ضد الشيوخ الإقطاعيين العرب السنة، وبين الفلاحين الأكراد السنة ضد الأغوات الإقطاعيين الأكراد السنة، فضلاً عن أن السلطة، وفي جميع الحالات، تدخلت عبر العنف لصالح الشيوخ والأغوات الممثلين لشبكة تحالفات السلطة، بصرف النظر عن كونهم عرباً أو أكراداً، شيعة أم سنة، والمقموع دوماً هو الخارج على مصالح السلطة وحلفائها، بصرف النظر عن كونه عربياً أو كردياً، شيعياً أم سنياً. ولا يعني ذلك أنه لم تكن للسلطة تميّزات بين الفئات القومية والطائفية في السياق العام لسياستها. وهذا السلوك الخاص نابع من ضرورات السلطة وواجبها إزاء حلفائها، فلكل سلطة وكلاؤها وحلفاؤها المغايرون لها عرقياً ومذهبياً، ولكل سلطة أيضاً معارضوها المماثلون لها عرقياً ومذهبياً.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢٥) للمزيد من التفاصيل حول اقتصاد الغزو البدوي، انظر: محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٢٦) للمزيد من التفاصيل عن هذه الانتفاضات، انظر: ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط ٢ (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١)، ص ٣٣، وزكي خيري، ملاحظات أولية عن الإصلاح الزراعي المنشود في العراق (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٧٤)، ص ٤٥ - ٤٧.

تتوضح الانقسامية من حيث كونها تعارض وتوازن في الأحلاف العشائرية. ويشير حنا بطاطو إلى أن الروابط بين عناصر الأحلاف العشائرية عموماً «كانت ضعيفة، وأن الإحساس بالتحالف لم يكن ثابتاً، وعلى سبيل المثال فإن المنتفق التي كانت أحد أقوى التجمّعات العشائرية شبه المستوطنة، تتألف من ثلاثة أقسام، هي بنو مالك والأجود وبنو سعيد. ولم تكن هذه الأقسام عشائر، بل كانت مجموعات عشائرية، وكانت هي نفسها، تحتوي على أحلاف أصغر، مثل بني خيكان والمجرح ضمن مجموعة بني مالك العشائرية. وتشير النزاعات التي لم تهدأ أبداً بين هذين التحالفين إلى مدى الهشاشة التي كانت عليه وحدة المنتفق. وكذلك، فقد كانت هنالك مواجهات دموية مماثلة بين أطراف بني لام العشائرية غير المستقرة هي أيضاً، وكانت الخلافات الداخلية تمزق أيضاً عشيرة طي، وكانت الأجنحة الكبرى داخل شمر تتجمع معاً تحت اسم الصايح، وكانت بشكل عام على نزاع مع جربة المسيطرة، وكانت عشيرتا مير يوسف ومير محملي من روافد البابانيين، تغزو إحداها الأخرى تكراراً»^(٢٧).

هذا الاقتباس على طوله يوضح مدى التعارض والانقسام والصراع بين الفئات المتناظرة عرقياً ومذهبياً، وهي الحالة السائدة في البنية العشائرية. وتبقى عملية التحالف والتوافق مؤقتة وشكلية، إلا في حالة الضرورة، والتي عبّر عنها بطاطو بالتهديد الخارجي، أو مشروع غزوة مشتركة، فقد كانت التحالفات العشائرية تظهر من أجل الحرب^(٢٨).

رابعاً: الانقسامية القبائلية والحركة القومية الكردية

في الجانب الكردي، كان للروح العشائرية وقانون الانقسامية دور كبير في تشتيت الحركة القومية الكردية، وإضعاف مطالبها، حتى عدّ الصراع الداخلي بين العشائر الكردية عاملاً في إزالة الإمارات الكردية، إذ وظّف العثمانيون هذا الانشقاق لمصلحتهم، وكان معظم أفراد الجيش العثماني، الذي قام بمهاجمة الإمارات الكردية، مؤلفاً من جنود الأمراء الأكراد أنفسهم. ومن المعروف أن أشدّ المتحمسين لهذه الحرب والساعين إليها كانوا من الأكراد^(٢٩). وقد صوّرت المس بيل علاقة الزعماء الأكراد في ما بينهم في عهد الانتداب البريطاني بقولها: «يكره كل فرد منهم الآخر كما يكره الشيطان»^(٣٠). وكان للخلافات والتنافس والتحاسد العشائري بين عشائر البرزنجية والطالبانية والبابانية دور في إفشال حركات الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، وحلمه في إقامة دولة كردية بزعامته.

تشير خلاصة العرض السابق إلى أن الانقسام والانشقاق العشائري بين الفئات المتماثلة

(٢٧) بطاطو، العراق، ج ١: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ص ٩٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢٩) محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن،

ترجمة محمد علي (القاهرة: مطبعة السعادة، [د.ت.])، ص ٢١٩.

(٣٠) نقلاً عن: كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ([د.م.]: مطبعة رينوين،

[د.ت.])، ج ١، ص ١٢٩.

عرقياً ومذهبياً يمثل الظاهرة الأساسية في عملية الصراع الاجتماعي في العراق، لأسباب ودوافع بنيوية ذات مستويات عدة، اقتصادية وسياسية وعرقية ومعنوية قيمية، مثل المكانة الاجتماعية وسمعة العشيرة، وطلب السيطرة والنفوذ للعشائر ذات الإمكانيات والمؤهلات، أو محاولة الفكك من السيطرة والنفوذ بالنسبة إلى العشائر الخاضعة.

إن هذا الانشقاق والانقسام والصراع بين العشائر، المتماثلة عرقياً ومذهبياً، يقلل من فعالية ودعوى وطروحات التعارضات والصراعات بين القوميات والطوائف المختلفة في العراق، على أساس قاعدة التنوع. بعبارة أخرى، إن للصراعات والتعارضات بين القوميات والطوائف أسباباً ودوافع لا تتعلق بالتنوع، أو برفض اجتماعي يصور المختلف عرقياً أو مذهبياً كـ «آخر» و«غير» و«نقيض»، أي بالعرقية كعرقية، وبالمذهبية كمذهب، بل تنطلق تلك الصراعات من أسباب ودوافع سياسية ذات مضامين اقتصادية.

خامساً: التطبيق الأمريكي للانقسامية (رؤية مستقبلية) (مجالس الصحة وتشطير الفضاءات الطائفية الجامعة)

من خلال العرض السابق في ديناميات الحركة القبائلية والعشائرية في الالتحام والانقسام، سنحاول تفسير استراتيجيات الولايات المتحدة في تبني الصحوات العشائرية.

بعد احتلال العراق، بدأ الاستقطاب الطائفي يتشكل عبر ظواهر متناثرة، وكانت التظاهرات التي ترفع الشعارات المنادية بوحدة السنّة والشيعة، والتي ظهرت في شوارع بغداد بعد أيام من الاحتلال، تؤكد أنه كانت هناك خشية حقيقية من الوضع، وتبدو وكأنها محاولة لاحتواء الطائفية. وفي جانب آخر، ربما كانت هذه الشعارات بداية لإبراز الطائفية ومحاولة للتمهيد لها، خصوصاً أن هذا التوجّه، وإن كان غير أصيل في المجتمع العراقي، إلا أنه وجد تغذية بعد حرب الكويت وتداعياتها من قبل السلطة الحاكمة، ومن قبل المعارضة، كما شهدت تصاعداً ابتداءً من مجلس الحكم، والمحاصرة السياسية الاجتماعية، التي تفرّعت إلى كل مفصل الدولة على شاكلة ذلك المجلس، لتصل الحالة الطائفية إلى ذروتها بعد أحداث تفجيرات سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، مع كل ما تختزن من شحنة عاطفية وغياب الوعي بفعل اللاشعور الجمعي والمخاوف التي سيرت السلوك السياسي والشعبي في حالات انتقام وانتقام مضاد، وإعلام وإعلام مضاد، ليتحول الانقسام إلى اقتتال طائفي مفتوح ومدعوم من أطراف خارجية، حتى تم وصف العراق بعد الاحتلال بأنه قد أصبح ساحة لصراع تداخلت وتواجدت فيه كل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

المشهد العراقي بعد ذلك أصبح تفكيكياً بامتياز، خصوصاً مع توالي وتصاعد حالة التهجير الطائفي، لتشهد المحافظات ذات الأغلبية المذهبية حالة تطهير إزاء الأقلية دون أن تواجه كبير عناء. غير أن الإشكالية كانت في المحافظات المختلطة والمتوازنة، مثل ديالى، ومع ذلك كان الصراع الحقيقي في العاصمة بغداد التي عرفت حالة انقسام طائفي في الأحياء السكنية. وإذا كانت التقسيمات العامة تصبغ الرصافة بلون معين، والكرخ بلون آخر، فإن تلك الأقسام كانت تعرف أحياء من لون مغاير.

الاقتتال الطائفي كان المعلم الأبرز الذي يهدّد الشعارات الأمريكية في العراق من قبيل «الديمقراطية والإعمار»، أو ما يعرف بنواة «الشرق الأوسط الكبير»، الذي طرح العراق كمقدمة أو كإنموذج له سيدفع المنطقة إلى اللحاق به عبر نظرية الدومينو. وكان يهدف مسؤولية الولايات المتحدة (الأخلاقية والقانونية) إزاء البلد المحتل، ويضع مصداقيتها الدولية ومصادقية مشروعها على المحك، وأصبحت بالتالي تواجه وضعاً من ناحية الهيمنة والنفوذ والانعكاسات النفسية والخسائر المادية أصعب من الوضع الذي واجهته في فيتنام. لذا، بات الاقتتال الطائفي حجر العثرة الأساسي. ولا يعني ذلك أن استراتيجية التفيت الطائفي لم تكن من متبنيات الاحتلال الأمريكي على قاعدة «فرق تسد»، ولكن، ربما تكون استراتيجية الفوضى البناءة قد انبثت أذرعاً منفصلة دون نسيان الدور الإقليمي في تأجيج النعرات الطائفية.

انتقلت الاستراتيجية الأمريكية في العراق من مرحلة تفجير النزاع الطائفي إلى مرحلة تفجير النزاع داخل الطائفة الواحدة من خلال اللعب على مفعول العشيرة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، كانت الولايات المتحدة تواجه وضعاً صعباً في الأنبار من جراء هجمات الجماعات المسلحة السنية ذات الأيديولوجية الإسلامية أو المغلفة بغلاف إسلامي أو من تنظيم القاعدة. ولم تفلح الولايات المتحدة في الحدّ من أعمال هذه الجماعات أو التفاوض معها، بحيث كانت معادلة الصراع معادلة صفرية

لا تسمح بالحلول الوسط، جراء اعتماد هذه الجماعات على الرؤية الإسلامية في الجهاد بوصفه فرض عين، والروح الاستشهادية التي كانت تسبّر أتباع هذه الجماعات. تلك الروح التي وجدت في العوامل الموضوعية للواقع العراقي والعربي والإسلامي، من إحباطات وقمع واحتلال وهزيمة نفسية ووجدانية وسياسية، وعوز اقتصادي وبطالة، وهي عوامل تغذي هذه الروح، وبالتالي أصبحت المواجهة مع هذه الجماعات عملاً استنزافياً للقوات الأمريكية، وخصوصاً أن معايير الربح والخسارة مختلفة بين الطرفين. لذا، غيّرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها في التعامل مع هذه الجماعات الجهادية، وانتقلت من المواجهة المباشرة التي لم تجد نفعاً طوال سنين إلى محاولة إزاحة هذه الأيديولوجية.

إن العمل في إطار الشعارات الإسلامية من جانب الأحزاب المنخرطة في العملية السياسية، أو في جماعات المقاومة المسلحة، أو الإرهابية، كان قد خلق نسقاً إسلامياً لهذه القوى ذات الخطاب الديني، تجاوز النسق العشائري، وفي عين الوقت أصبح الانقسام في العراق رأسياً على أساس الطائفة الدينية، وهو ما جعل رجال الدين في رأس الهرم من حيث التأثير والهيمنة. وكل ذلك غيَّب العنصر العشائري ورؤساء العشائر الذين وجدوا أنفسهم على الهامش دون أن يكون لهم القدرة على تغيير موازين القوى، ما أفقد العشائر سلطاتها وفعاليتها التقليدية لصالح القوى الدينية التي تفجّر بينها صراع طائفي.

لقد انتقلت الاستراتيجية الأمريكية في العراق من مرحلة تفجير النزاع الطائفي - أي وضع طائفة بعينها في مواجهة عنفية مع طائفة أخرى - إلى مرحلة «تفجير النزاع داخل

الطائفة» الواحدة من خلال اللعب على مفعول العشيرة. وهذا الانتقال لا يمثل اختراعاً في الوضع العراقي، إنما إعادة اكتشاف لديناميات الانقسامية العشائرية، تلك الدينامية التي طبقها الإنكليز الذين توجّهوا إلى كسب ودّ شيوخ العشائر، وإعادة الهيبة لهم، والاعتماد عليهم في إضعاف نفوذ الملك فيصل الأول.

شكّلت محافظة الأنبار نقطة البداية في تشكيل مجالس الصحوة، والمعروف أن الأنبار هي من المحافظات ذات الصبغة المذهبية الواحدة، أي لم تشهد أعمال عنف طائفي، غير أنها عرفت بالحاضنة للجماعات المسلحة، ولتنظيم القاعدة. وبهذه الصفة، كانت هدفاً أنموذجياً للقوات الأمريكية في تطبيق الاستراتيجية الجديدة، فالأيديولوجية الإسلامية كانت هي القائدة لتحريك الوضع هناك، وتمثل الأنبار فضاء عشائرياً ممتداً، وهي بهذه المواصفات تمثل أنموذجاً يحمل النقيضين، أي الأيديولوجية الإسلامية التجميعية، والفضاء العشائري الانقسامي.

راهنّت الولايات المتحدة على الانقسامية العشائرية في إزاحة الجماعات المسلحة الإسلامية من الأنبار، واستطاعت أن تحرّك مفعول العشيرة التاريخي (أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب)، و«القاعدة» هي من أصبحت الغريب بسلوكها المتجاوز والطاغي والقامع للعشائر وشيوخها، واستطاعت الولايات المتحدة أن تكسب مواقع مهمة لم تستطع قواتها العسكرية أن تحققها طوال سنوات.

إن تجربة الصحوة، وباعترافات أمريكية، تؤكد أنها أنجح صفقة في حرب العراق، واستطاعت أن تؤمن منطقة عدت منطقة قتل للقوات الأمريكية بامتياز. ويكفي هنا للتدليل على هذه الحقيقة الرجوع إلى إحصائيات الخسائر الأمريكية التي كان أكثرها في هذه المنطقة.

إن تطبيق الانقسامية العشائرية لتفتيت البنى الإسلامية التجميعية التي استخدمتها الجماعات المسلحة السنيّة أتت أكلها. وهنا يطرح سؤال بشقين: الأول، ما مصير المناطق السنيّة التي طبقت بها الصحوات لمواجهة القاعدة؟، والشق الثاني، هل ستحاول الولايات المتحدة تعميم التجربة على المناطق الشيعية؟

الإجابة عن الشق الأول، وبالاعتماد على النظرية الانقسامية العشائرية، تشير إلى أن المستقبل القريب سوف يشهد صراعات داخل مؤسسة الصحوة، بحيث تتشظى إلى كيانات أصغر، وكل كيان يمثل عشيرة. بعبارة أخرى، إن مجلس صحوة الأنبار المعتمد على قبيلة الدليم، كعنوان أساسي، سوف ينقسم إلى مجالس على أساس العشائر والأفخاذ، وهو مسار طبيعي في ديناميات العشائر من أجل امتلاك الهيمنة والنفوذ وعدم التنازل من قبل رؤساء العشائر والأفخاذ عن صلاحيات نفوذهم. فإذا كانت مرحلة القتال مع القاعدة عنصر تجميع على أساس مقولة: أنا وأخي وابن عمي بمواجهة الخطر الغريب، فالمرحلة القادمة ستكون مساراً للتفتيت على المقولة نفسها، ولكن بغياب متغيّر «الغريب» الذي يعدّ أصرة التجميع والتوحيد، مما يؤدي إلى التشظي بغيابه، فتقلب المعادلة إلى: أنا مع إخوتي ضد ابن عمي، ونزولاً في التقسيم إلى مرحلة: أنا فوق الجميع. ذلك يعني أن تكون لكل عشيرة أو فخذ منطقة نفوذ. تلك الرؤية لا تتعارض مع المشروع الأمريكي السائر نحو التفتيت إلى كانتونات صغيرة

يسهل قيادتها واللعب بها بمواجهة الحكومة المركزية، وهي مرحلة تتجاوز مرحلة التفطيت على أساس فدرالي أو طائفي. فإذا كانت مرحلة التفطيت على أساس طائفي قد خلقت حالة فوضى وانعدام الأمن، وتحول الأمريكيون فيها من محتل غير مرغوب فيه، إلى عنصر مرغوب فيه للحفاظ على التوازنات، فإن مرحلة الكانتونات العشائرية ستحقق الأمن مع بقاء الأمريكيين على مكاسبهم كعنصر مرغوب فيه للحفاظ على التوازنات.

وتلك النتيجة هي ما تسعى إليه أمريكا في محاولة تعميم التجربة إلى المناطق الشيعية، غير أن المعضلة الأساسية التي ستواجه الأمريكيين في مناطق الفرات الأوسط والجنوب هي أن تلك المناطق مستقطبة بشكل نفسي وتاريخي في مسألة المظلومية الشيعية باتجاه الطائفة. وما يعزز تلك الحالة وجود المناسبات الدينية الكثيرة للشيعية التي تخلق انجذاباً نفسياً وتماهياً، وتؤكد حالة الوحدة الشيعية ظاهرياً، وهو ما تراهن عليه الأحزاب الشيعية، وتوظفه بشكل جيد، غير أن ذلك لا يمثل سوى البنية السطحية للعلاقة بين الأحزاب والتيارات الشيعية، إذ إن الانقسام حالة بدأت تطفو على السطح، وعلى أكثر من محور. فهناك صراع على قيادة الشيعية (الصراع العام)، المجلس الإسلامي والتيار الصدري، وهو صراع له جذور عائلية (عائلة الحكيم، وعائلة الصدر)، فضلاً عن جذور طبقية، وهناك صراع الثروة (المحلي)، وخصوصاً في البصرة، والمتمثل بالمجلس والصدري والفضيلة كعناوين أساسية، فضلاً عن عناوين أصغر، وهناك صراع على مناطق المراقدة المقدسة (صراع النفوذ والثروة الدينية)، في النجف، وكربلاء، والكاظمية.

تلك المعطيات، بالإضافة إلى اختلاف نمط العشيرة في الفرات الأوسط والجنوب عنه في المناطق الغربية (في الأولى نمط العشيرة الزراعي، وفي الثانية نمط العشيرة الرعوي)، قد تؤدي إلى تعويق تجربة الصحوة إلى المناطق الشيعية إلى حين، دون أن يعني ذلك عدم إمكانية تطبيق تجربة الصحوة. فديناميات الانقسامية القبلية لها مساراتها الطبيعية وحركتها الضرورية النابعة من بنية القبيلة ذاتها، وهو ما يستثمره رئيس الوزراء نوري المالكي بتبنيه مجالس الإسناد في مواجهة خصومه السياسيين من طائفته.

إن الانشقاقات القبائلية قد يكون لها مضمون مناقض للمضمون الذي طرحناه في الرؤية الأمريكية، أي التفطيت إذا أحسن توظيفها، فتلك الانشقاقات قد يكون لها دور مستقبلي لبناء الوحدة العراقية من خلال بلورة هوية وطنية لعرب العراق، يتم بها تجاوز حالة الانقسام الطائفي (الشيعي، والسني)، وهو انقسام قد يجد إحياءات لحمته بالصراع القومي مع التيارات والأحزاب الكردية، وهو ما قد يخلق حالة تضامن عشائري عربي، متجاوزاً الانقسام العشائري والطائفي، ولكن بشروط منها نمو تيار وطني يخترق العوازل الطائفية، ويفتت حالة الانغلاق والهويات الطائفية، فضلاً عن قيام حكومة مركزية قوية في بغداد تتمكن من شد الأطراف، وتكون موازين القوى في صالحها في مقابل أي مجموعة قبلية أو عشائرية، دون أن تعني المركزية حالة نكوص إلى شكل متعسف ومحتكر للصلاحيات الإدارية التي يمكن أن توزع على المحافظات كشكل فدرالي إداري، يسهل عملية الإدارة، ويقلل من حلقات الروتين في إنجاز إعمار المحافظات وتنميتها، ويقلل من شكوك وغلواء الفدرالية على أساس أقاليم واسعة ومشكلة على أساس طائفي.

خلاصة

من خلال العرض السابق، نستطيع تحديد الأفكار الرئيسية حول القبيلة في العراق، فهي الوحدة الأساسية والأولية في تشكيل المجتمع العراقي، وبالرغم من ظهور وحدات اجتماعية أخرى في أزمان تاريخية لاحقة على القبيلة، كمفهوم الأمة الإسلامي، ومفهوم الأمة بشكلها القومي، فإن تلك الأشكال لم تستطع أن تلغي القبيلة، وتراوحت العلاقة بينهما من التوظيف والاستثمار إلى الصراع، دون أن تستطع أي منها أن تلغي القبيلة التي بقيت مع كل أشكال التحولات السياسية والاقتصادية والحداثيّة عنصراً قاراً وثابتاً في معادلة الوجود الاجتماعي، دون أن يعني ذلك ثباتاً في فعاليتها التي تراوحت هي الأخرى عبر التاريخ بين الوجود الطائفي والمهيمن إلى الهامشية.

لعبت القبيلة عبر تاريخها أدواراً عدة وخطيرة أحياناً، وعلى الرغم من وضوح بنية القبيلة وهيكلها وتقسيماتها، بالإضافة إلى تعدد مستويات الوظيفة التي اضطلعت وتضطلع بها، فإن هناك تعقيداً في الديناميات المحركة لها، وبالتحديد الديناميات السياسية من ناحية علاقة القبيلة بالسلطة أو الدولة، اقتراباً وتأييداً وتحالفاً، أو نفوراً واستعداءً وصراعاً.

وعلى ما يبدو، هناك نمطية وتواتر يحكمان طبيعة الأدوار القبلية ويسيران توجهاتها، وهما نابعان من هيكل القبيلة وبنيتها، ومن طبيعة علاقات القرابة التي تربطها، ومن دينامياتها، دون أن يعني ذلك أن هناك إطلاقية ماضوية وجبرية مستقبلية تشكّل في ما تشكل جموداً لبنيتها وحتمية لدينامياتها.

إن الجمود الظاهر للقبيلة لا يخصّها فقط، بل يتعداه، أو ربما بسبب منه، إلى الجمود في البنى الاجتماعية الأكبر وما تتضمنه من بنى فرعية محرّكة أو قائمة، كالبنية السياسية أو البنية الاقتصادية، وما تولده في تفاعلها من قيم ومحدّدات للرؤية والفكر والسلوك.

إننا حينما نؤكد عدم قدرة التشكيلات التاريخية اللاحقة للقبيلة، كالأمة في مفهومها الإسلامي، والأمة في مفهومها القومي الحديث، على تذويب وإلغاء القبيلة، على الرغم من التعارض المبدئي في توجّهات الأطر الأحدث، فذلك يعود إلى أن الجمود النابع من البنى السياسية الدكتاتورية الأحادية المحافظة، والبنى الاقتصادية المتخلّفة والريعية، يعرّز من بقاء القبيلة، ولا يسهم في إضعافها، بل على العكس يساهم في إنعاشها والتعكّز عليها في بناء مشروعه السياسي، فالجمود المتأصل للبنى السياسية يشكّل عقبة في تفتيت القبيلة وبناء هيكل حداثي على أنقاضها.

وهنا نجد دائماً في إطار البنية السياسية من يعيد توظيف القبيلة ونعراتها وعصبيتها لغايات تتعلق بالاستحواذ الأحادي للسلطة، وغاية تجميع القوة الذاتية للسلطة في مواجهة خصومها، من خلال قاعدة تفتيت الآخرين، واستعداد بعضهم على بعض، واتباع سياسة الإيحاء بالتقريب إلى السلطة أو الإبعاد عنها.

الدور السياسي للقبيلة، أو علاقة القبيلة مع الدولة، جاء عبر الفترات التاريخية متأرجحاً

بين الخروج على الدولة إلى الولاء لها، والعنصر الأساسي في تحديد موقع القبيلة في هذه المعادلة هي قوة الدولة نفسها. ففي فترات ضعف الدولة وارتخاء قبضتها تكون القبيلة أقرب إلى العصيان والإحساس العالي بوجودها وكيونيتها دون أن يصل ذلك الوجود والإحساس إلى درجة أن تنافس القبيلة الدولة أو تكون هي بذاتها دولة. ومفعول الانقسامية هنا الذي ينحو إلى التقسيم إلى عشائر وأفخاذ وبطون أساسي في عدم قدرة القبيلة على أن تصبح دولة جامعة للقبائل الأخرى. ولم يتوفر أنموذج للقبيلة الدولة في العراق، وربما كانت هناك محاولات لهيمنة القبيلة على الدولة، ولكن تلك المحاولات لم تكن نابعة من آليات قبلية وهيمنة تلك القبيلة وتمدّدها بفعل عوامل موضوعية، كقوة القبيلة نفسها قياساً إلى القبائل الأخرى، وبالتالي إخضاعها، بل إن تلك المحاولات كانت عبارة عن نزوع رأس الدولة (التي تشكّلت بعوامل حزبية وانقلابية لم يكن للقبيلة دور فيها) إلى قبيلته لأغراض أمنية بحتة.

هناك تعقيد في الديناميات المحركة للقبيلة، وبالتحديد الديناميات السياسية من ناحية علاقة القبيلة بالسلطة أو الدولة.

الدينامية الانقسامية أساسية في القبيلة التي تنشطر دائماً إلى عشائر، ثم بطون وأفخاذ، وهو المسار الشائع الذي تستثمره الدولة في فترات ضعفها لخلق توازنات تمكّنها من السيطرة والبروز ثانية كشكل مهيم وقوي.

القبيلة كوحدة أساسية وأولية تخترق الأشكال الدينية والطائفية، والدينامية الانقسامية في حركتها كانت جوهر الحراك الأمريكي في تفتيت الفضاءات الطائفية لعراق ما بعد الاحتلال، وجوهر حركة رئيس الوزراء نوري المالكي في تبني مجالس الإسناد العشائرية التي تمكّنه من إضعاف خصومه السياسيين الذين يمتلكون مليشيات مسلّحة، وتمكّنه، حسب رؤيته المعلنة، من تأسيس دولة تتجاوز الاصطفافات الطائفية والقومية. ويبدو أن هذا الجوهر مدرك من قبل خصومه السياسيين الذين يعارضون هذا التوجّه رغبة منهم في الحفاظ على الأسس الطائفية التي تمكّنها من الإبقاء على مصالحهم وحصّتهم في الدولة.

القبيلة عند البعض ما زالت مقولة هامشية وتراث من العصبية والجهل والماضوية السلبية، دون أن يحاول هذا البعض تجاوز مفاعيلها السلبية من خلال فهم آلياتها، وخصوصياتها، والعوامل الموضوعية المطلوبة للانتقال بها إلى بنى حداثية، بل يكفي هذا البعض فقط بنقدها سطحياً وذمّها، وكأنها بناء من خارج الواقع والتاريخ والفعل المؤثر. وهذا الترفّع الحداثوي والاستنكاف لم يغيّر، ولن يغيّر، سمات القبيلة بمفعولها وانفعالها، بتاريخها وحضورها، بدينامياتها وخصوصياتها، بالأدوار التي قامت بها، والأدوار التي قامت عليها، وهي ما زالت بحاجة إلى دراسات معمّقة تتجاوز المحاولات الفردية أو التوصيفية، إلى دراسات تدخل في عمق البنية القبلية واكتشاف العلاقات التي تسيرها، والعلاقات التي تربطها بالبنى

□ الأخرى